

	<p style="text-align: center;">Scientific Events Gate Innovations Journal of Humanities and Social Studies مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية IJHSS https://eventsgate.org/ijhss e-ISSN: 2976-3312</p>	
---	---	---

التعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة (المغرب) بعد جائحة كورونا:

واقع الحال وآفاق المستقبل

- د. محمد الزبير / - د. أحمد المالكي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة - المغرب

- ezoubair.concours@gmail.com

المخلص: تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بموضوع التعلم عن بعد في فترات الأزمات (الحروب، وحوادث الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ الإنسانية، وتقشي الأوبئة، وغيرها)، وبالخصوص تحليل حالة التعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة في فترة جائحة كوفيد 19، وما رافقها من تحديات لمواجهة الصعوبات التي حالت دون ولوج التلميذات والتلاميذ والأساتذات والأساتذة إلى المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية. ومن هذا المنطلق، نتناول إشكالية موضوعنا واقع التعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة (المغرب)، والصعوبات التي تمت مصادفتها، والآفاق المستقبلية المنتظرة بعد تجاوز تأثيرات تداعيات جائحة كورونا. وقد أكدت لنا النتائج، أن عوامل الفقر والهشاشة الاجتماعية، وسيادة الأمية لدى نسبة مهمة من أرباب الأسر، ثم ضعف التجهيزات الضرورية والعدة البيداغوجية والتكنولوجية الملائمة، خاصة بالعالم القروي لجهة بني ملال-خنيفرة، بالإضافة إلى ضعف تكوين الأطر التربوية في مجال الرقمنة والتعامل البيداغوجي الرقمي، ثم ارتفاع تكلفة الإنترنت وضعف شبكتها، من أهم الأسباب التي ساهمت في عدم مواصلة التلميذات والتلاميذ بالمناطق الهامشية والنائية الدراسة عن بعد خلال فترة انتشار جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: - التعليم النظامي - التعليم الافتراضي - التعليم عن بعد - جائحة كورونا - بني ملال-خنيفرة.

DISTANCE LEARNING IN THE BENI MELLAL-KHÉNIFRA REGION (MOROCCO) AFTER THE CORONA PANDEMIC: THE REALITY OF THE SITUATION AND FUTURE PROSPECTS

Dr.Mohammed EZOUBAIR – Dr. Ahmed MALKI

The Regional Academy of Education and Training of the Beni Mellal-Khenifra region
- Morocco

ezoubair.concours@gmail.com – malki.arefta@yahoo.fr

Received 21/05/2024 Accepted 27/06/2024 Available online 15/07/2024

Abstract: This study aims to address the topic of distance learning during periods of crises (such as wars, natural disasters, humanitarian emergencies, pandemics, etc.), particularly

analyzing the case of distance education in the Beni Mellal–Khenifra region during the COVID–19 pandemic and the challenges it posed in overcoming the constraints that prevented students from accessing educational institutions. From this perspective, the problem of our topic is addressed the reality of distance education in the Beni Mellal–Khenifra region (Morocco), the encountered difficulties, and the expected future prospects after overcoming the impacts of the COVID–19 pandemic. The results showing that factors such as poverty and social vulnerability, high illiteracy rates among a significant portion of households, insufficient necessary equipment and appropriate pedagogical and technological tools, especially in rural areas of the Beni Mellal–Khenifra region, in addition to inadequate training of educational staff in digitalization and digital pedagogy, as well as the high cost and poor coverage of internet, are among the main reasons that contributed to the inability of students in peripheral and remote areas to keep pace with remote learning during the COVID–19 pandemic.

Keywords: Formal Education, virtual education, Distance Learning, Corona Virus Pandemic, Beni Mellal–Khénifra Region.

المقدمة:

إن التطورات المتسارعة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطبيق مبرمجياتها في مجال التربية والتكوين (منصات التعلم والتكوين عن بعد، والتكنولوجيا التوليدية، وغيرها) بالمغرب أضحت من الأولويات في عالم يعج بالتحولات والمستجدات، حيث شهدت تطورات في هندسة البرمجيات، وتطوير البحث، وغيرها. وقد أصبح التعليم عن بعد من بين الأشكال الحديثة في التدريس، والذي بدأت تعتمد عليه معظم الدول المتقدمة على وجه الخصوص، نظرا لما تلعبه التكنولوجيا من دور مهم في شتى المجالات؛ المهنية، والاقتصادية، والخدماتية، بما فيها التعليمية، وذلك من أجل تدبير فترات الأزمات (الحروب، والكوارث الطبيعية، وانتشار الأمراض والأوبئة "جائحة كوفيد 19 كمثل"، وغيرها)، وأيضا، من أجل تخفيف العبء الثقيل على التعليم النظامي الحضور في الفصول الدراسية. فالعوامل السالفة الذكر، جعلت المؤسسات الدولية والوطنية تهتم بالتعليم والتكوين عن بعد، والدعوة إلى تطويرهما، بهدف ضمان تعليم مناسب لمختلف شرائح المجتمع، من خلال تكوين عنصر بشري ذو مؤهلات وكفاءة عالية في استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والتواصل والرقمنة.

وإن الظروف الاستثنائية العصبية لانتشار وباء كوفيد 19 فرضت خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2019 إلى غاية 2022، ضرورة اعتماد التعليم عن بعد من أجل استمرارية الدراسة واستكمال المقررات الدراسية باعتباره حلا مؤقتا في انتظار تجاوز تداعيات الأزمة. وبهذا، اتخذت السلطات العمومية خطة استباقية محكمة ودقيقة في المجال الصحي والوقائي، ابتدأت بإغلاق المدارس (المؤسسات العمومية والخصوصية)، ولإنقاذ الموسم الدراسي فرضت وزارة التربية الوطنية المغربية تقديم الدروس عن بعد، من خلال إطلاق المنصة الإلكترونية TelmideTICE للدعم المدرسي، وأيضا، عبر قنوات تلفزيونية وطنية للبيث المباشر لدروس الدعم والتقوية.

وبعد الخروج من الأزمة وعودة الحياة إلى طبيعتها، بادر المغرب إلى الانخراط في التحول الرقمي، من خلال البرنامج الحكومي لتسريع وتيرة الرقمنة، وإحداث مصالح وبنيات إدارية مركزية وجهوية وإقليمية ومحلية للتكوين والتعليم عن بعد،

ستسهر على إحداث شركات مع الفاعلين الرقميين، وعلى تأمين الدراسة بالموازاة مع التعليم الحضوري وضمان استمراريتها في الحالات العادية، وأيضاً، في حالة المرور بالأزمات، بمعنى تقديم الخدمات التعليمية والتكوينية في جميع الظروف القاهرة.

1 أهمية الموضوع وأهدافه:

تكمن أهمية هذا الموضوع في دراسة واقع حال التعليم عن بعد في فترة تفشي وباء كوفيد 19، وأيضاً، بعد مرور الجائحة وتداعياتها بالمغرب، وتقديم أهم الحلول المتخذة لاستمرار الدراسة دون انقطاع في كل الحالات والظروف.

وتتمثل أهداف هذا الموضوع في تحليل مكامن القوة والضعف عند مواجهة الصعوبات والمشاكل المرتبطة بفترات الأزمات، وكيفية استشراف آفاق مستقبلية وتحقيق الرهانات المأمولة والمنتظرة للرفع من جودة التعليم، بتوحيد مجالي التدريس والتكوين، وترصيد وتنميين التجارب الوطنية في مجال التعليم عن بعد وضمان استدامته بالموازاة مع التعليم النظامي، بالإضافة إلى تنميين مكتسبات تنويع العرض البيداغوجي، وإسهامه في تعميم التعليم الإلزامي، وتحقيق تكافؤ الفرص بين المتعلمين (ات) المستفيدين (ات) من الخدمات التعليمية بمختلف الأوساط الحضرية والقروية، عبر التنزيل الأمثل وبالشكل المطلوب لمشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم عن بعد في ظل التحول الرقمي الذي اندمجت فيه البلاد.

2 إشكالية الموضوع:

إن الظروف الاستثنائية التي تزامنت مع تفشي جائحة كورونا، جعلت المسؤولين عن المنظومة التعليمية بالمغرب -بعد تجاوز تداعياتها ولو بشكل نسبي إلى الإسراع في تقنين نمط التعليم عن بعد، وإعطائه مكانة مهمة في التخطيط الاستراتيجي، من خلال الشروع في مأسسته بتنزيل مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتكوين عن بعد، والتي تهدف لحصول التلميذات والتلاميذ على تعليم ذي جودة لأنه من الحقوق الأساسية لكل كائن بشري في كل مجال جغرافي وفي أي ظرف من الظروف.

وسنسعى من خلال محاور هذه المقالة إلى الإجابة عن الإشكالية المحورية المتمثلة في التساؤل المركزي التالي:

ما هو واقع حال التعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة (المغرب) خلال فترة جائحة كورونا والآفاق المستقبلية لمأسسة هذا النمط من التعليم بعد مرور الجائحة؟

كما سنقوم بتجزئ هذه الإشكالية حسب المحاور المقترحة إلى تساؤلات فرعية على النحو التالي:

كيف تمت الإحاطة بالتعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة خلال حالة الطوارئ الصحية لتفشي جائحة كورونا بالمغرب؟

ما هي أهم الصعوبات التي واجهت تفعيل مضامين مرسوم التعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة؟

ما هي أهم المكتسبات التي تحققت في مجال الرقمنة التربوية بجهة بني ملال-خنيفرة، بعد مرور فترة جائحة كورونا؟

هل تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتعليم عن بعد بالشكل المطلوب رهين بتحقيق التنمية الرقمية وتأمين الاستمرارية البيداغوجية والتعليم للجميع في أي ظرف من الظروف؟

3 المنهجية:

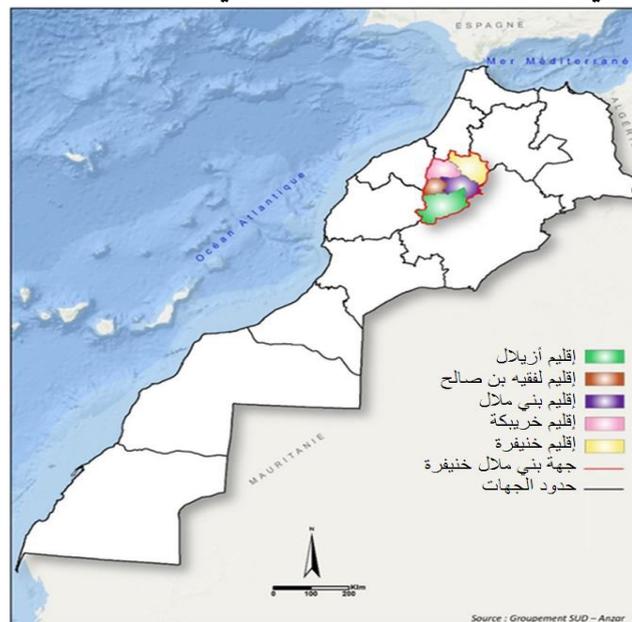
اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج:

- **التوثيقي؛** من خلال الاطلاع على عدة دراسات، وأبحاث، وتقارير، وبيانات رسمية، اهتمت بموضوع التعليم عن بعد.
- **الوصفي التحليلي؛** من خلال تتبع التحولات التي شهدتها هذا النوع من التعليم، ورصد الصعوبات والمكتسبات بهدف تثمين الإيجابي منها، ثم تفسير العوامل التي ساهمت في ظهور الفرص غير المتكافئة بين المتعلمين بالوسطين الحضري والقروي، والإجراءات والتدابير المتخذة للنهوض بهذا النوع من التعليم بالمغرب، وبجهة بني ملال-خنيفرة، خصوصا مع بلورة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم عن بعد.

وذلك وفق تصميم تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور؛ المحور الأول تناول حالة الطوارئ الصحية بالمغرب وواقع التعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة، والمحور الثاني تطرق لصعوبات تنزيل مضامين التعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة رغم وجود ترسانة قانونية مرجعيات قوية، في حين عرض المحور الثالث مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتكوين عن بعد، وأما الخاتمة خرجنا على ضوءها بمقترحات كمساهمة عملية للنهوض بالتعليم عن بعد.

4مجال الدراسة:

خريطة رقم 01 : موقع جهة بني ملال-خنيفرة بالنسبة للتراب الوطني بالمغرب



المصدر: (التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال-خنيفرة، 2019. ص: 11)

تقع جهة بني ملال-خنيفرة وسط التراب الوطني المغربي، وتمثل مساحة إجمالية تصل إلى 28374 كيلو متر مربع (أي حوالي 4 في المائة من التراب الوطني، وحوالي 65 في المائة منها تمثل مناطق جبلية). وتتكون هذه الجهة من خمسة أقاليم (بني ملال، وأزيلال، والفقيه بن صالح، وخنيفرة، وخريبكة) و135 جماعة ترابية، 119 منها قروية و16 حضرية. ويبلغ عدد سكان الجهة حوالي 2581703 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (أي ما يقارب 7.45 في المائة من سكان المغرب).

تحدها جهات غنية؛ من الشمال الرباط-سلا-القنيطرة، ومن الغرب جهة الدار البيضاء-سطات ومراكش-أسفي، ومن الشمال الشرقي فاس-مكناس، ومن الجنوب والجنوب الشرقي درعة تافيلالت (كما توضح ذلك الخريطة رفقته). وكما تؤكد المعطيات الإحصائية، فاقتصاد الجهة يرتكز على خمسة قطاعات انتاجية أساسية وهي؛ الفلاحة، والمناجم، والتجارة، والصناعة، والسياحة (liltakhtit, 2014).

المحور الأول: حالة الطوارئ الصحية بالمغرب وواقع التعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة:

شهدت دول العالم في السنوات الماضية، وبالضبط خلال سنوات 2019 و 2020، أوضاعاً صحية استثنائية نتيجة انتشار جائحة فيروس كورونا، مما أثر سلباً على القطاعات الاقتصادية الحيوية، وتؤكد بالملحوس فشل معظم الأنظمة السياسية التي تحكم البلدان والمجتمعات، والتي لم تكن تتوقع ظهوره وانتشاره بتلك السرعة، ولكونها لا تتوفر على الآليات الضرورية للتعامل معه، ولم تكن تتوفر كذلك على خطط استشرافية من أجل محاصرته منذ ظهوره بشكل متجدد بمدينة ووهان الصينية بداية ديسمبر 2019. فقد اخترق الحدود الجغرافيا والأنظمة السياسية، وأربك المفاهيم التي كانت تؤطر الحياة العامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية) للبلدان والمجتمعات الإنسانية، وانتشر بشكل قوي وسريع، مما أدخل الرعب في النفوس البشرية.

1 انتشار جائحة كورونا وإعلان حالة الطوارئ الصحية بالمغرب:

يعتبر المغرب من الدول التي عرفت انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) الذي يعد من الفيروسات الممرضة التي تتكاثر داخل خلايا كائن حي، ولا يمكن مشاهدتها بالمجهر الضوئي (Maluhi, 2020) بشكل كبير في جميع المناطق المعمورة بالعالم. كما أعلنته منظمة الصحة العالمية في نهاية شهر فبراير 2020 وباء عالمياً بعدما أصاب عدداً كبيراً من الناس بالزكام، والحُمى، والسعال، وضيق وصعوبة في التنفس، ثم التعب، والأوجاع، وسيلان الأنف، والتهاب الحلق، والصداع، والإسهال، والقيء، وحالات معينة يشعر المرضى بالالتهاب التنفسي الحاد، وبفقدان حاستي الشم والذوق، وفشل عدة أعضاء في الجسم، يمكن أن تؤدي إلى الوفاة. وينتشر هذا الفيروس من شخص لآخر بعد يومين إلى 14 يوماً من الإصابة عن طريق المخالطة للصيقة أو عن طريق الرذاذ التنفسي المنطلق من طرف المصاب عندما يسعل أو يعطس أو يتحدث، ثم عن طريق لمس الشخص سطحاً عليه الفيروس أو لمس فمه أو أنفه أو عينيه. وقد أثرت تداعيات تفشي جائحة كورونا على الاقتصاد والإنسان، خاصة على الفئات الهشة من الذين لا يتمتعون بالولوج إلى الحد الأدنى الاجتماعي، مما جعل السلطات تباشر حزمة من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية الصارمة لاحتوائه، بتطبيق الحجر الصحي لتفادي الإصابة بالعدوى، وتقديم الرعاية الصحية، وتطوير التمدرس في الظروف الاستثنائية لحالة الطوارئ الصحية.

وفي هذا السياق، بادر المغرب لمواجهة هذا الوباء الذي "ينتشر على مستوى العالم بأكمله" (Maluhi, 2020) منذ تسجيل الحالات الأولى بداية مارس 2020، إلى القيام بعدة تدابير وإجراءات احترازية استباقية للحد من تأثيرها على الساكنة وعلى الأنشطة (الاقتصادية، والاجتماعية، والتجارية، والخدماتية، والرياضية)، أهمها تعليق الرحلات الجوية وإغلاق الحدود، وإغلاق المناطق التي تعرف انتشاراً للمرض، وإغلاق الشركات والمدارس، وإلغاء الأنشطة الرياضية، ثم إعلان الحكومة عن قرار فرض خطة حالة الطوارئ «L'Etat de siege» (Kami, 2008)، وتطبيق إجراءات الحجر الصحي الذي يتمثل في التزام المواطنين والمواطنات بالمكوث في منازلهم، وعدم الذهاب للعمل، أو المدرسة، أو الجامعة، والأماكن العامة، وعدم الخروج إلا للضرورة القصوى، لاقتناء البقالة والتسوق، أو التطبيب في حالة المرض، مع تشديد مراقبة أنفسهم، واتخاذ كافة الاحتياطات المعلنة، والتحقق من ظهور أو عدم ظهور علامات وأعراض المرض. كما تم تحسيس الساكنة وحثها على اتباع تعليمات أخرى، تتمثل في: تتبع وسائل الوقاية والنظافة والمداومة على

فحص درجة حرارة الجسم، والبقاء في المنزل لمدة 14 يوماً، ثم الابتعاد عن الآخرين قدر الإمكان، خاصةً الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة في حال إصابتهم بالعدوى، بهدف تقادي انتشار العدوى، ووقوع كارثة إنسانية. فانتشار الوباء (فيروس كوفيد 19) عرف ارتفاعاً تدريجياً للحالات المؤكدة بالإصابة، منذ بداية شهر مارس 2020، بتسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا بالمغرب في اليوم الثاني من مارس 2020 وحجر فوري للمخالطين، وأول وفاة كانت يوم 10 من مارس سنة 2020، ثم بدأ عدد الحالات المصابة المؤكدة في الارتفاع ليبلغ 39 حالة مؤكدة يوم 13 مارس 2020، وكلهم حالات قادمة من أوروبا، خاصة من إيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، مع تسجيل 7 حالات بجهة بني ملال-خنيفرة، واستمر مسلسل الإصابة في الارتفاع ليبلغ ما مجموعه 4569 حالة إصابة مؤكدة و 1083 حالة شفاء و 171 حالة وفاة، في بداية شهر ماي، منها 83 حالة إصابة بجهة بني ملال خنيفرة، ثم ارتفع مجموع الإصابات بالتراب الوطني ليبلغ في نهاية شهر ماي، ما مجموعه 7714 حالة مؤكدة (alsihat, 2021).

ويرجع هذا التراجع في عدد الإصابات وارتفاع أعداد المتعافين إلى الجهود المقدمة من طرف الأطقم الطبية، والسلطات العمومية، ثم بتعليق الرحلات الجوية منذ يوم 14 مارس 2020 من/إلى الصين، وإسبانيا، وإيطاليا، وفرنسا، والجزائر، بالإضافة إلى 25 دولة أخرى، ثم الإعلان الرسمي عن تعليق جميع الرحلات الدولية مع باقي دول العالم في 15 مارس 2020، وإغلاق جميع المدارس، واعتماد التعليم عن بعد يوم 16 مارس 2020 عبر البوابة الإلكترونية تلميذ تيس (TelmideTICE) والقنوات التلفزيونية الرابعة والثقافية، بالإضافة إلى إحداث صندوق خاص بتدبير هذه الجائحة.

ومنذ هذا التاريخ، تم الإعلان عن تطبيق حالة الطوارئ الصحية إلى غاية 20 أبريل 2020، وفق مرسوم قانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 الموافق لـ 23 مارس 2020، يوضح كافة التدابير الأمنية اللازم اتخاذها من طرف السلطات العمومية، ومنها الحجر الصحي. في 19 مارس 2020، والمتمثلة في التزام أغلب الساكنة بعدم مغادرة الأشخاص لمنازلهم، ومنع أي تنقل إلا في حالات الضرورة القصوى، ومنع أي تجمع أو تجمهر أو اجتماع لمجموعة من الأشخاص، وإغلاق المحلات التجارية وغيرها من المؤسسات التي تستقبل العموم، وتعقيم الشوارع والمستشفيات والإدارات، وتوزيع مساعدات مالية لفائدة الأسر المتضررة من حضر الطوارئ والمساعدات الغذائية للأسر المعوزة، وتقليص عدد الزوار والاكنتاء بزاير واحد بالمؤسسات السجنية وإعادة الإدماج، مع تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية، كما تم تأجيل البطولات الوطنية الاحترافية، والتظاهرات الرياضية، والثقافية، أو إلغائها إن دعت الضرورة، وتحويل مخصصاتها المالية لصندوق مواجهة فيروس كورونا.

ومنذ 7 أبريل 2020، أجبرت الحكومة المواطنين على ارتداء الكمامات الواقية، وذلك من أجل التحكم في الوضعية الوبائية، وكما يرى ماسلو أن "الأمان والمحافظة على البقاء سببقيان الهدف الأساسي والوجودي في حياة المرء، خاصة حينما تبقى خياراتنا وقدراتنا محدودة" (Ghuandi, 2019). وقد جعل الانقطاع عن الذهاب للمدرسة كل المسؤولين عن تدبير الحياة العامة والشأن التعليمي بالمغرب، وبجهاته، إلى التفكير في البدائل، من خلال نهج سياسة لضمان الاستمرارية البيداغوجية، والمتمثلة في التعليم والتكوين عن بعد، في جميع مناطق المملكة، ومن بينها جهة بني ملال-خنيفرة.

ويمكن تعريف التعليم عن بعد بذلك "النوع من التعليم الذي يتميز بعدم التواصل المباشر الكلي بين الهيئة التدريسية (المشرفين) والمتعلمين، حيث يتم تقديم المواد التعليمية من خلال الشبكة المحلية أو الشبكة العالمية (الأنترنت) باستخدام تقنية التعليم والاتصال، وذلك ضمن إطار العملية التعليمية التربوية الأوسع إطاراً" (Alhashmi, eaduw, و almawludi, 2020). كما ويعتبر التعلم عن بعد "مكملاً للتعلم الحضوري، وشكلاً من أشكال التدريس والتكوين الذي تقدمه مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، بصفة مؤقتة أو دائمة، باستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، بما يضمن الاستمرارية في تقديم

كل خدمات التربية والتعليم والتكوين. ويتم اللجوء إلى التعلم عن بعد من لدن السلطات الحكومية المعنية أو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أو مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أو الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات، وفق الكيفيات المحددة بموجب قرار للسلطة الحكومية المعنية" (alrasmiafi، 2020).

2. الالتزام بتطبيق آليات التعليم عن بعد لضمان الاستمرارية البيداغوجية:

ركزت الجهات المسؤولة على تدبير الشأن التربوي جهودها عندما تم إغلاق المؤسسات التعليمية وعدم القدرة على تتبع التعليم النظامي الذي يعتبر "تعلما مؤسسيا، مقصودا، ومخططا، ومقررا من خلال مؤسسات عامة/حكومية وهيئات خاصة معترف بها...، ويشمل أنواع أخرى من التعليم أيضا، مثل التعليم المهني، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعليم الكبار، شرط اعتراف سلطات التعليم الوطنية المعنية بأنها تشكل جزء من نظام التعليم النظامي" (Walthaqafat و Lil'iihsa'i، 2018) -، على ضمان التعليم للتلميذات والتلاميذ بكل ربوع الوطن، وذلك بتبني أسس التعليم عن بعد، وبشتى الطرق والأساليب، بالرغم من وجود تفاوتات بين أطفال العالم القروي والعالم الحضري، من خلال توفير ما يلي:

أولاً؛ البنية التحتية: حيث سعت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لتنفيذ لتعليمات الوزارة الوصية على قطاع التعليم إلى توفير أقسام افتراضية، وعرفت جهة بني ملال-خنيفرة إحداث ما مجموعه 28000 قسما بالتعليم العمومي و 959 قسما بالتعليم الخصوصي، خلال فترة الجائحة، وذلك عبر مختلف المنصات الإلكترونية، بالإضافة إلى المبادرات الخاصة التي قام بها الأساتذة والأستاذات عبر تصوير دروس وتقاسمها مع التلميذات والتلاميذ عبر مختلف وسائط التواصل الاجتماعي (بني-ملال-خنيفرة، 2020). كما أشرفت ذات الأكاديمية على تجهيز 06 استوديوهات للتصوير (استوديو بكل مديرية)، إضافة إلى استوديو بمقر الأكاديمية، وذلك بهدف إنتاج موارد رقمية ذات جودة عالية صوتا وصورة، وهناك أيضا، الانخراط الجاد التطوعي لمجموعة من الشركاء، على رأسهم جمعية "أكتفوركومينوتي بخريبكة Act4community Khouribga" التابعة لمجمع الشريف للفوسفاط، والمعهد المتخصص في الصحافة ومهن السمعي البصري ببني ملال، بالإضافة إلى مساهمة شركاء آخرين، وذلك عبر تسخير معدات لوجيستكية، واستوديوهات للتصوير، وأطقم تقنية للمساهمة في عملية إنتاج الموارد الرقمية، وتصوير الدروس الخاصة بالتعليم عن بعد. وزيادة على ذلك، تم إحداث إعدادية رقمية في إطار تنوع العرض المدرسي، خلال فترة انتشار جائحة كورونا، وهو مشروع نموذجي، يأتي في إطار اتفاقية شراكة بين المديرية الإقليمية لأزيلال والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعمالة أزيلال وجمعية زاكورة والشركة العامة المغربية للأبنك SGMB، بحيث يقوم الأساتذة بإلقاء الدروس مباشرة من مدينة بني ملال عاصمة جهة بني ملال-خنيفرة ويتابعها التلاميذ بأزيلال، ويستهدف الفئة المنقطعة عن التعليم بالمستوى الإعدادي، ويوجد بالجماعة القروية أيت بلال التابعة للمديرية الإقليمية لأزيلال (waltakwin، 2022)

ثانياً؛ الموارد البشرية: لقد اجتهدت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أيضا، في توفير العنصر البشري ذو الكفاءة لتحقيق التعليم عن بعد ذي جودة، وفي هذا الصدد، استعانت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال-خنيفرة بفريق عمل جهوي وفرق عمل إقليمية للتعليم عن بعد، تضم مفتشين، وأساتذة لمختلف المواد الخاصة بالجذع المشترك العلمي، والمواد غير الممتحنة الخاصة بالسنة الثانية بكالوريا، وطواقم تربوي إداري وتقني، بهدف إنتاج مضامين رقمية ودروس مصورة، وكل عناصر هذا الفريق الجهوي تم تشكيله خلال فترة جائحة فيروس كورونا المستجد (Bani-Malal-Khnifarata، 2020). ثالثاً؛ الوسائل اللوجيستكية: إن ظرفية انتشار جائحة كورونا فرضت على وزارة التربية الوطنية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين توفير الوسائل اللوجيستكية الضرورية لتنزيل التعليم عن بعد، بحيث استغادت من وجود استوديوهات للتصوير، مما مكن من إنتاج 4669 موردا رقمية على المستوى الوطني تم وضعها بالبوابة الإلكترونية TElmidTICE، وإعداد ما يقارب 4000 درس لبثه على القنوات التلفزيونية. وعلى مستوى الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة، تم إنتاج

ما مجموعه 702 موردا رقميا، كما بلغت الموارد الرقمية الخاصة بمسلك الجذع المشترك علمي، الذي أسند إنتاج مضامينه للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة، ما مجموعه 396 موردا رقميا، تم وضعه رهن إشارة التلميذات والتلاميذ بمسطحة TelmidTICE، في حين تم إنتاج 306 من الموارد الرقمية الموجهة للبث التلفزيوني عبر القنوات الوطنية، بالإضافة إلى إنتاج كبسولات إعلامية لتأمين خدمات الإعلام والاستشارة عن بعد في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي" (الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بني ملال-خنيفرة، 2022). كما تم توزيع لوحات لمسبة لتمكين التلميذات والتلاميذ من خدمة التعليم عن بعد ضمنا للاستمرارية البيداغوجية، تكفلت جهات مانحة بتقديم هذه اللوحات للمسبة (فرع أولاد عياد لمجموعة COSUMAR، ومؤسسة Orange خلال الموسم الدراسي 2021-2020)، حيث استعاد ما مجموعه 996 تلميذ وتلميذة. بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع كراسات الدعم التربوي تحقيقا لمبدأي الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتهم المواد الأساسية: اللغة العربية واللغة الفرنسية والرياضيات، على تلميذات وتلاميذ التعليم الابتدائي بالوسط القروي الذين لم يتسنى لهم متابعة دروسهم عن بعد بشكل منتظم. وتم كذلك، تعزيز الربط بشبكة الأنترنت، لتوفير الظروف المناسبة لإنجاح التعلم الذاتي والتعلم عن بعد، من خلال ربط جميع المؤسسات التعليمية بالجهة بالأنترنت، سواء ذي الصبيب العالي (الألياف البصرية بالنسبة للمناطق المغطاة بهذه الخدمة)، أو باعتماد تقنية Adsl وتقنية G4" (al'akadimiat aljihawiat liltarbiat waltakwin، 2022).

رابعاً؛ البحث عن الشركاء: إن نجاح عملية التعليم عن بعد حتمت على الأكاديميات التي تدبر الشأن التعليمي جهويا إلى البحث عن شركاء يساهمون في هذه النهضة التربوية للتعليم عن بعد، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال-خنيفرة تواصلت في هذا الشأن مع مجموعة من الشركاء، على رأسهم جمعية «Act4community Khouribga» التابعة للمجمع الشريف للفوسفاط، والمعهد المتخصص في الصحافة ومهن السمع والبصر ببنينا ملال. خامساً؛ الأرشيف: إن المكتسبات التي تم تحقيقها خلال فترة الجائحة بخصوص التعليم عن بعد، نتج عنها أرشيف مهم، من الواجب ترتيبه، وحفظه، وحمايته، والاعتناء به، والاستفادة منه لإعداد قاعدة رقمية وورقية، ستسهم في استشراف مبادئ التدبير التي يمكن اتباعها لتسهيل تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتعليم عن بعد.

الوضعية الحالية للتكوين والتعليم عن بعد



الشكل 1. الوضعية الحالية للتعليم والتكوين عن بعد بالمغرب

رغم تبني أسس التعليم عن بعد خلال فترة الأزمة المرتبطة بتفشي وباء كورونا بالمغرب، إلا أن هناك إكراهات وصعوبات واجهت التنزيل الأمثل لهذا النوع من التعليم بتراب جهة بني ملال-خنيفرة. فما هي هذه الصعوبات؟ المحور الثاني: صعوبات تفعيل مضامين مرسوم التعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة رغم وجود ترسانة قانونية ومرجعيات قوية

إن تزايد أهمية التعليم عن بعد تزامنا مع تطور منظومة التربية والتكوين وانفتاحها على وسائل وتقنيات التواصل الحديثة، بالإضافة إلى ارتباطها بالظروف الاستثنائية لجائحة كورونا، والتي فرضت إغلاق المؤسسات العمومية وشبه العمومية، ومن بينها المؤسسات التعليمية، وحجرا صحيا تم إقرار تطبيقه في المغرب بتاريخ 24 مارس 2020، وهو ما أكد على ضرورة استغلال الإمكانيات التي يتيحها التعليم عن بعد في ضمان سير التمدريس و"الاستمرارية البيداغوجية" لفائدة التلميذات والتلاميذ مهما كانت الظروف والأحوال، وذلك من خلال استغلال المرجعيات القانونية المسطرة لهذا النوع من التعليم، والتجهيزات اللوجيستكية المتوفرة، ثم العنصر البشري المكون، لإحداث النقلة النوعية المنشودة في مجال التعليم والتكوين عن بعد.

1 المرجعيات القانونية والتنظيمية المؤطرة للتعليم عن بعد:

ينضبط مكون التعليم والتكوين عن بعد لمرجعية قانونية بحكم طابعه الإداري والتربوي، والمتمثل أساسا في القوانين الجاري بها العمل في ميدان التربية والتكوين، وكذا القوانين ذات الصلة بالتكوينات المستمرة والتكوينات الأساس، ولعل أبرزها: ظهير الشريف 1.00.203 صادر في 15 من صفر 1421 الموافق 19 ماي 2000 بتنفيذ القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كما تم تعديله وتتميمه بالقانون 71.15 المنفذ بالظهير الشريف 1.16.04 الصادر في 15 ربيع الثاني 1437 الموافق لـ 26 يناير 2016.

✚ التوصيات المتضمنة في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، بالإضافة إلى التقرير الموضوعاتي الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول التعليم في زمن الكوفيد في المغرب، والصادر بتاريخ 2021/11/12.

✚ توجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030/2015، والتي جعلت من التعلم عن بعد أحد الطرائق المساعدة على ضمان التعلم مدى الحياة ودعت إلى تميته وتطويره باعتباره مكملا للتعلم الحضوري، وعاملا في تنمية ثقافة العمل الجماعي والتشاركي، كما دعت إلى استكمال تجهيز المؤسسات التعليمية والتكوينية والجامعية بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبالفاعلات متعددة الوسائط والوسائل السمعية البصرية، مع ربطها بشبكة الأنترنت.

✚ توجهات خارطة الطريق لإصلاح المدرسة العمومية 2022/2026 "من أجل مدرسة عمومية ذات جودة".
✚ القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ولاسيما المادة 33 منه، التي تنص على اتخاذ الحكومة جميع التدابير اللازمة والمناسبة لتمكين مؤسسات التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي في القطاعين العام والخاص من تطوير موارد ووسائط التدريس والتعلم والبحث في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ولاسيما من خلال تطوير التعلم عن بعد، باعتباره مكملا للتعلم الحضوري.

✚ المرسوم رقم 2.20.474 الصادر في 24 أغسطس 2021 يتعلق بالتعلم عن بعد، والذي حدد شروط وكيفيات تقديم التعلم عن بعد لفائدة المتعلمين بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين بالقطاعين العام والخاص.

✚ المرسوم رقم 2.20.475 الصادر في 20 يوليو 2021 بتحديد قواعد اشتغال وأدوار ومهام جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في علاقتها بمؤسسات التربية والتكوين، والذي جعل من تقديم كل أشكال المساعدة والدعم لتنمية وتطوير التكوين عن بعد أحد أشكال الدعم التربوي والاجتماعي الذي تقدمه جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ.

✚ النظام الداخلي النموذجي لمؤسسات التربية والتعليم العمومي، المتضمن "ميثاق التلميذ(ة) المصادق عليه بموجب المقرر الوزاري رقم 47.20 بتاريخ 31 ديسمبر 2020، وتم اعتماده من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والذي ألزم الأستاذ

بإعداد وتقديم دروس وحصص في إطار التعليم عن بعد.

✚ ميثاق العلاقة بين جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ والمؤسسات التعليمية المصادق عليه بموجب المقرر الوزاري رقم 83.21 بتاريخ 20 غشت 2021، والذي أوكل لهذه الجمعيات مهمة المواكبة والوساطة اللازمتين بين المؤسسة

ومختلف المتدخلين لتجاوز الصعوبات والإكراهات التي تحول دون استدامة التمدريس لدى التلميذات والتلاميذ وتحقيق النجاح المنشود.

✚ المذكرة الوزارية عدد 231/20 بتاريخ 16 مارس 2020 بشأن تفعيل خطة الاستمرارية البيداغوجية، من خلال القيام بتنظيم دورات تكوينية عن بعد، عبر مسطرة TEAMS.

✚ قرار وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة رقم 044.23 الصادر بتاريخ 22 يوليوز 2023 القاضي بتغيير وتنظيم قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 05.16 بتاريخ 08/02/2016 المتعلق بتحديد هيكلية وتنظيم اختصاصات مصالح الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال-خنيفرة، ومصالحها الإقليمية.

✚ قرار وزير التربية الوطنية رقم 0609.23 الصادر بتاريخ 26/06/2023 المتعلق بتعزيز التنظيم الهيكلي للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال-خنيفرة.

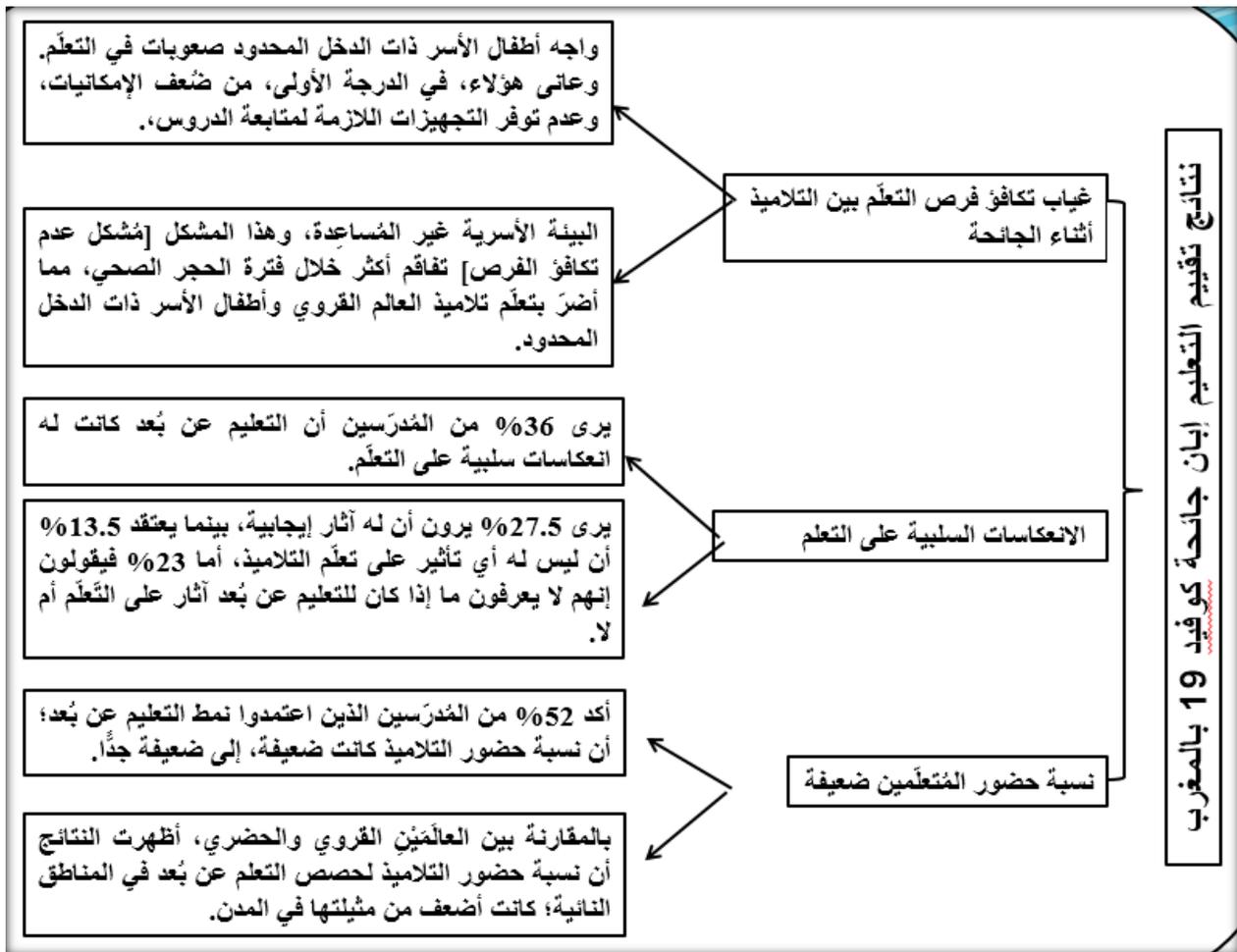
2 الصعوبات التي واجهت التعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة:

لقد أبانت نتائج تقييم التعليم عن بعد خلال فترة جائحة كورونا عن نتائج متباينة، نلخصها في الأشكال التالية:



الشكل 2. نتائج تقييم التعليم إبان جائحة كوفيد 19 بالمغرب

(Tuis, masisat altaealum ean bued bialmaghribi; alhal walmal, 2022)



الشكل 3. نتائج تقييم التعليم إبان جائحة كوفيد 19 بالمغرب (تابع)

(Tuis, 2022)

ورغم الجهود المبذولة فيما يخص الاستمرارية البيداغوجية، كما تؤكد ذلك المعطيات بخصوص نتائج تقييم التعليم خلال نقشي وباء كوفيد 19 بالمغرب، والترسانة القانونية والتنظيمية المؤطرة للتعليم والتكوين عن بعد، إلا أن هناك مجموعة من الاختلالات والصعوبات حالت دون تحقيق التعليم لكل أطفال المغرب بالشكل المطلوب، وخاصة أطفال العالم القروي بجهات المملكة، ومن بينها جهة بني ملال-خنيفرة، وتمثلت أساساً في:

- ❖ ضعف إدماج التعلم عن بعد في المنظومة التعليمية بالجهة، نظراً لأنه من المرتكزات التعليمية الجديدة، ولا زال التعامل معه يتطلب اكتساب مسار من التجربة والخبرة للتكيف معه والرقى به للمستوى المطلوب.
- ❖ ضعف تمشين النصوص القانونية المتعلقة بالاستمرارية البيداغوجية ونمط التعلم عن بعد من طرف بعض الأطر الإدارية والتربوية والتقنية، مما يستدعي تكثيف التكوينات لتقوية القدرات في هذا الجانب.
- ❖ ضعف انخراط جميع الأطر التربوية نظراً لعدم توفر أغلبهم على حاسوب أو هاتف وظيفي أو شبكة الأنترنت أو لحرصهم على عدم استعمال تجهيزاتهم لحماية معطياتهم الشخصية أو لعدم إعطاء فئة منهم الأهمية للتعلم عن بعد، مما يتطلب المزيد من التحسيس من خلال تنظيم أيام دراسية، وندوات علمية، وموائد مستديرة، لمناقشة وتعميق الحوار في هذا الموضوع.

❖ أغلب الأنشطة المرتبطة بنمط التعلم والتكوين عن بعد، خاصة خلال فترات الأزمات، تمت خارج الإطار القانوني، من خلال لجوء أغلب الأساتذة إلى وسائط اجتماعية لتصريف الدروس دون خضوعها لأي مراقبة أو تتبع أو تأطير من طرف

وزارة التربية الوطنية، مما يدعو الجهات الحكومية المكلفة بتدبير قطاع التعليم من مأسسة هذا النوع من التعليم ليصبح إلزامياً.

❖ عدم استفادة ربع التلاميذ من نمط التعليم عن بعد خلال فترة جائحة كورونا، نظراً لأن أغلبهم ينحدر من الوسط القروي وشبه الحضري الذي لا يشتمل على مقومات التنمية، الشيء الذي يفرض بذل المزيد من الجهود للتمكن من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع والعدالة المجالية.

❖ محدودية المساعدة والتأطير من طرف أباء وأمهات وأولياء الأمور، في ظل محدودية الإمكانيات والمعدات التكنولوجية (حواسيب، وهواتف ذكية، وإنترنت، ...)، لأن هناك " غياب التجهيزات والأدوات الرقمية لدى العديد من المستهدفين من هذه العملية" (Akw و Khadar، 2020).

❖ بروز تفاوتات مهمة بين القطاع العام والقطاع الخصوصي وضعف الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تلميذات وتلاميذ التعليم الأولي والأطفال في وضعية إعاقة، وهو ما يستدعي الالتفات إلى شريحة مهمة من المجتمع لكي تتلقى تعليماً ذي جودة بإزالة الحواجز وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لتحقيق إمكانية الوصول إلى التعليم بشكل متساو مع الأقران.

❖ افتقار مجموعة كبيرة من الأساتذة إلى تكوينات مناسبة حول أساسيات التعلم عن بعد، مما ساهم في عدم إتمام المقررات الدراسية، لأن هناك "ضعف التكوين في هذا المجال لاسيما للأساتذة الذين يسهرون على عملية التدريس عن بعد، إضافة إلى ذلك تظل مجانية الأنترنت وضعف الشبكة يشكلان عائقاً أساسياً أمام عملية التعليم عن بعد" (Akw & Khadar, 2020) (jayihat kwrna wasual altahawul alraqamii bialmaghribi, 2020)

❖ غياب خطة مسبقة للاستمرارية البيداغوجية، مما أثر على القرارات والتدابير المتخذة وقت الجائحة، مما فرض بلورة استراتيجية محكمة للتعليم والتكوين عن بعد، تحيط بكل المشاكل التي تطرقنا إليها وتضع التدابير الواجب اتخاذها للنهوض بهذا النوع من التعليم حتى لا نترك أي أحد خلف ركب التنمية.

ورغم كل الصعوبات والمشاكل التي تمت مصادفتها خلال هذه التجربة المغربية للتعليم والتكوين عن بعد خلال فترة تفشي الجائحة، إلا أن هناك حاجة ماسة لبناء مغرب اليوم بالدفع في اتجاه رقمنة جزء كبير من التعليم على غرار بعض الدول الصاعدة، بما يتوافق مع تطلعات المجتمع، وذلك من خلال بلورة وتبني مشروع استراتيجي وطني يهتم بالتعليم والتكوين عن بعد.

المحور الثالث: مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتكوين عن بعد

لقد كانت هناك عدة مبررات من أجل إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتكوين عن بعد بقرار من وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المغربي، تهم تحديد كفايات اللجوء إلى التعلم عن بعد؛ تبتدأ بتفعيل مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 2 من المرسوم رقم 2.20.474 السالف الذكر، والتي تنص على أنه " يتم اللجوء إلى التعلم عن بعد من لدن السلطة الحكومية المعنية أو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أو مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أو الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات، وفق الكفايات المحددة بموجب قرار للسلطة الحكومية المعنية"، لأن هذا المرسوم المتعلق بالتعلم عن بعد يؤكد على تكريس وضعية هذا النمط من التعليم كمكمل للتعليم الحضوري وكشكل من أشكال التدريس الذي تقدمه مؤسسات التربية والتعليم بصفة دائمة أو مؤقتة، مع التأكيد على وضع خريطة استشرافية للتعلم عن بعد واعتماد مسالك وتكوينات ملقنة جزئياً عن بعد، وذلك بعد خضوعها للتقييم.

كما يؤكد هذا المرسوم أيضاً، على توسيع مجال استعمال هذا النمط من التعليم وتيسير اعتماده ليس فقط في ظروف خاصة، بل باعتباره شكلاً من أشكال التعليم الموازي للتعليم الحضوري، تماشياً مع التجاوب الإيجابي لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات في التقرير السنوي المنجز برسم سنة 2021، والذي دعا إلى ضرورة إصدار النصوص التطبيقية للمرسوم رقم 2.20.47.

1 أهداف مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتكوين عن بعد:

إن أهداف مشروع قرار استراتيجية التعليم عن بعد تتمثل أساسا فيما يلي:

أولاً تحديد الحالات والظروف التي يتم اللجوء فيها إلى التعلم عن بعد، والتي يمكن أن تكون مرتبطة بوجود قوة القاهرة أو ظرفية، أو الحكم على تلميذ بعقوبة حبسية أو سجنية، أو تعذر حضور تلميذ إلى المؤسسة لأسباب مرضية أو عائلية أو اجتماعية قاهرة،

أو بسبب الإعاقة. وبصفة عامة، في جميع الحالات التي تستلزم اللجوء إلى هذا النوع من التعليم.

ثانياً العمل على الدمج التدريجي للتعلم عن بعد في الحصص والجدول الزمني الخاصة بالتلميذات والتلاميذ، وذلك من خلال قيام أطر هيئة التدريس بتقديم بعض الدروس أو الحصص الدراسية حصرياً عن بعد ضمن البرنامج السنوي للدروس. ثالثاً فتح الإمكانية أمام مراكز تكوين الأطر العليا التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في تلقين بعض مجزوات التكوين عن بعد.

رابعاً تضمين المناهج التربوية والكتب الدراسية الورقية الخاصة بمختلف الأسلاك الدراسية، إحالات على موارد رقمية لمساعدة التلميذات والتلاميذ على شرح وفهم الدروس التعليمية.

خامساً العمل على إحداث منصة إلكترونية خاصة بالتعلم عن بعد، يتم من خلالها تقديم الحصص الدراسية أو التكوينية الخاصة بالتعلم عن بعد، وكذا كل الموارد الرقمية الخاصة به.

سادساً ضرورة قيام المؤسسات المعنية بالتعلم عن بعد بتقديم برامج تكوينية لفائدة أطر هيئة التدريس.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن هذا المشروع الذي يعتبر محطة مهمة في المنظومة التعليمية المغربية التي تسعى لكي تكون من بين الدول الصاعدة، خاصة وأن المدرسة أضحت في هذا المنوال محركاً رئيسياً للتنمية، ومقوماً من مقومات تحقيق الرفاه، والارتقاء بالإنسان، يهدف إلى تعزيز انفتاح منظومة التربية والتكوين على وسائل وتقنيات التواصل الحديثة، والاستغلال الأمثل للإمكانات التي يتيحها هذا النمط من التعليم في ضمان سير التمدرس و"الاستمرارية البيداغوجية" لفائدة التلميذات والتلاميذ مهما كانت الظروف والأحوال.

2 الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتكوين عن بعد:

إن الدولة المغربية كما هو معلوم، حققت نتائج حسنة في السنوات القليلة الماضية في مجال تعميم التمدرس، وهيكلته وتنظيم الأسلاك التعليمية في إطار الجهوية المتقدمة، ومراجعة المناهج والكتب المدرسية، وتأهيل الموارد البشرية، وغيرها من الإجراءات. وبالرغم من كل الجهود المبذولة، إلا أن المنظومة التعليمية لا زالت تعاني من مشاكل بنيوية، خاصة فيما يتعلق بالتعليم بالتناظر المرئي، الشيء الذي جعلها تسعى إضافة لبلورة مشروع القرار المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتعليم عن بعد، إلى تنزيل مقتضيات المرسوم المتعلق بالتعلم عن بعد ومأسسته، باتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً؛ ضرورة وضع خريطة استشرافية للتعلم عن بعد تمكن من اعتماد مسالك وتكوينات ملقنة جزئياً عن بعد، وذلك بعد خضوعها للتقييم، وهو ما يفتح المجال أمام توسيع مجال استعمال هذا النمط من التعليم وتيسير اعتماده ليس فقط في ظرفيات خاصة، بل كشكل من أشكال التعليم الموازي للتعليم الحضوري.

ثانياً؛ تفعيل اللجنة الوطنية المحدثة بموجب المادة 16 من المرسوم رقم 2.20.474، الموكول إليها الإشراف على تنمية وتطوير التعليم عن بعد وتتبعه وتقييمه.

ثالثاً؛ إحداث بنيات إدارية خاصة بالتعلم عن بعد بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين تطبيقاً لمقتضيات المادة 9 من المرسوم رقم 2.20.474.

رابعاً؛ تحقيق الجودة التي تشكل تحدياً كبيراً لتحقيق التنمية المستدامة والمندمجة، وذلك من خلال إرساء ثقافة التعاون، والمساواة، والإنصاف، وإقرار اللاتركيز واللامركز، والجهوية المتقدمة.

خامساً؛ تحقيق الأهداف التنموية الاستراتيجية التي تتجسد في النتائج الكمية والنوعية، الموضوعية والواقعية، في قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

خاتمة:

إن تفعيل بنيات التعليم والتكوين عن بعد تنزيلاً لمضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030/2015، والقانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وخارطة الطريق 2022-2026، والنموذج التنموي الجديد، يستلزم إعداد مشروع متكامل وشمولي واستراتيجية تبنى من تجربة ورؤية واضحة مع انتهاج المقاربة التشاركية والانفتاح على الآخر، بهدف توفير الإعداد المادي واللوجستيكي للتعليم عن بعد لفائدة التلميذات والتلاميذ والدورات التكوينية لفائدة الأطر التربوية والإدارية والتقنية. ويبقى النهوض بالتعليم عن بعد بجهة بني ملال-خنيفرة (المغرب) رهين بتنفيذ وتفعيل التوصيات المقترحة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

❖ **على مستوى التخطيط الاستراتيجي؛** من خلال وضع خطة استشرافية لتدبير التعليم والتكوين بالموازاة مع التعليم الحضوري، وخاصة خلال فترات الأزمات (الكوارث والجوائح والأوبئة والحروب). وبالتنزيل الأمثل لمشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتكوين عن بعد، من خلال توفير آليات التنسيق، والاشتغال التام على الاحصائيات، وعلى الموارد البشرية الفعالة، لإدماج هذا النمط من التعلم في المنظومة التعليمية بالجهة، خاصة إبان الكوارث والجوائح. ثم إدماج نمط التعليم عن بعد بالموازاة مع التعليم النظامي في الأوقات العادية، خارج الظروف المرتبطة بالأزمات، وخاصة بالمناطق النائية والهامشية وبالعالم القروي (انقطاع الطرق المؤدية إلى المدرس في فصل الشتاء). بالإضافة إلى تطبيق مقتضيات المرسوم رقم 2.20.474 المتعلق بالتعليم عن بعد، باستصدار نصوص ومذكرات تطبيقية، باستصدار نصوص ومذكرات تطبيقية.

❖ **على مستوى التهيئة الرقمية؛** من خلال وضع خطة انطلاقاً من الحاجيات التي سيتم تجميعها عند تطبيق مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتكوين عن بعد، تسمح بتكليف آليات التعلم والتكوين عن بعد حسب وضعية كل فئة من الفئات المستفيدة باستثمار الموارد الرقمية التي تم إنتاجها خلال فترة الحجر الصحي بتفشي جائحة كورونا. ثم توسيع دائرة الربط الشبكي للمؤسسات التعليمية بالإنترنت، وتوفير المستلزمات من العتاد والأجهزة المعلوماتية الخاصة بالتعليم عن بعد لفائدة جميع التلاميذ وتطوير مستوهم التقني، باستغلال مزايا برنامج جيني، لأن غالبيتهم الذي يعيشون بالأوساط القروية لا يتوفرون على الأجهزة المعلوماتية، تنخر أسرهم الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا يستطيعون توفير المستلزمات الخاصة بالتعليم غير الحضوري.

❖ **على مستوى التكوين؛** من خلال تعميم التكوينات (التكوين المستمر) في مجال المعلومات والاتصال وكفايات التعامل مع نمط التعلم عن بعد لفائدة الأطر الإدارية والتربوية والتقنية بالمدرسة العمومية والخصوصية، وتطوير كفاياتهم الخاصة بتوظيف مستجدات التقنيات الحديثة في بناء كل ما يمكن أن يتعلمه هؤلاء الأطر الإدارية والتربوية والتقنية، والتلاميذ(ات) أيضاً، ومحاربة الجهل في مجال الأمية الإلكترونية، بسبب غياب التكوين المستمر المواكب لمستجدات تطور التقنيات المعلوماتية.

❖ **على مستوى التعامل البيداغوجي الرقمي؛** وضع خطة للاستمرارية البيداغوجية استشرافية لمواجهة الظروف الشائكة خلال فترات الأزمات "تفشي الأوبئة، الكوارث الطبيعية، وغيرها"، وذلك بترسيخ أجهزة الحكامة، وتقوية قدرات الموارد البشرية، وتقدير الموارد المالية، ومحطات التواصل، وتكثيف نظام المراقبة، وتجهيز المؤسسات، وغيرها. فإنجاز الدرس وممارسة التدريسية من وجهة نظر تكنولوجيا التعليم، تفرض بيداغوجيا خاصة، على مستوى التخطيط والنقل المنهجي (البيداغوجي)، والتقويم والدعم، من دون أن ننسى أن العلاقات البيئية تفقد خواصها التفاعلية الوجدانية بحكم وساطة الآلة، الشيء الذي

يضع البعد التربوي في العملية وتأثير ذلك على المستويات الوجدانية والعاطفية في الاندماج الحياتي، وبناء العلاقات في عوام الإنسانية الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدار بالطابع الميكانيكي الآلي التقني فقط" (Shukri, 2020) .

❖ **على مستوى الحكامة؛** من خلال ترسيخ أجهزة الحكامة، عبر تقييم المبادرات التي تم القيام بها في الجهة بخصوص الاستمرارية البيداغوجية خلال فترة الجائحة، واستثمارها في الإجراءات التي سيتم اتخاذها مستقبلاً، إما لدعمها في حالة النجاح أو لتصحيحها وتغييرها في حالة التعثر وعدم تحقيق المبتغى. ثم تمكين المتمدرسين في العالم القروي والأحياء الحضرية الهامشية من تمييز لإيجابي أثناء هذه العملية، على اعتبار أنهم الأقل استفادة من التعلم عن بعد.

References :

- Albir Kami, (2008), "halat altawarii", tarjamat wataqdim du. kawthar eabd alsalam albuhayri, murajieat yahi haqi, al'iisdar althaania, altabeat althaaniat 2009, alkuayti, ISBN: 9 78-99906-0-264-7, raqm al'iidae: 006/2008, P: 05.
- Alhusayn Akw Waeabd Alrahim Khadar, (2020), "jayihat kwrana wasual altahawul alraqamii bialmaghribi", mualif jamaeiun taht eunwan jayihat kuruna walmujtamae almaghribii faeaaliat altadakhulat wasual almalati, almarkaz almaghribia lil'abhath watahlil alsiyasati, alaiidae alqanunii (rudmik) 678-9920-9576-3-2, P: 72.
<https://ia902908.us.archive.org/>
- Atul Ghuandi, (2019), "l'ana al'iinsan faan; altibi wama lah qimat fi nihayat almatafi", tarjamat eabd allatif alkhayaati, silsilat ealam almaerifati, almajlis alwataniu lilthaqafat walfunun waladab, ISBN 978 99906 0 623 2, alkuayti, P: 112.
<https://hazbane.asso-web.com>
- Bileid Tuis, (2022), " masisat altaealum ean bued bialmaghribi; alhal walmal", majalat alqanun wal'aemal alduwliati, mukhtabar qanun al'aemali, ISSN: 2509-0291, jamieat alhasan al'uwl, stati, almaghrib P: 129 130.
<https://www.droitentreprise.com>
- Muhamad Alhashmi Wakhrun, (2020), "altaelim ean bued bi'iiqlim jirsif (almaghribi) fi zili jayihat kufid 19: almuktasabat waltahadiyati", mualif jamaeiun hawl albahth aljughrafii bialmaghrib wasual altanmiati, altabeat al'uwlaa 2020, al'iidae alqanunii 2020MO3581, matbaeat Ste Super Copie Sarl, fas, almaghrbi, P: 446.
- Mustafaa Shukri, (2020), "altaelim ean bued bialmaghrib fi zaman kuruna, haqayiq alwaqie wamial almustaqbala", mualif jamaeiun taht eunwan jayihat kuruna walmujtamae almaghribii faeaaliat altadakhulat wasual almalati, almarkaz almaghribia lil'abhath watahlil alsiyasati, alaiidae alqanunii (rudmik) 678-9920-9576-3-2, P: 136.
<https://fr.scribd.com/document/485158473>

Nasir Muhi Aldiyn Maluhi, (2020), "firus kawruna taaeiwn aleasru", dar alghasq llnashri, silmiatunsuriat h 826026 8 814120 8 033, 41 h P: 33.

<https://www.noor-book.com>

Al'iihsa' Aleami Lilsukaan Walsuknaa Lisanat 2014.

Majalat Sadaa Al'akadimiya Jihat Bani Malal-Khnifarata, (2020), eadad 46, P: 7.

Munazamat Al'umam Almutahidat Liltarbiat Waleilm Walthaqafat Wamaehad Alyunisku Lil'iihsa'i, (2018), "dalil 'iirshadiun :msah altaelim alnizamii ", muntiryal, tishrin al'uwli/'uktubar 2018, P : 5.

<https://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/instruction-manual-survey-formal-education-2018-arb.pdf>

Marsum Raqam 2.20293 alsaadir fi 29 rajab 1441 (24 mars 2020), bi'iielan halat altawari alsihyat bisayir 'arja' alturab alwatanii limuajahat tafashiy fayrus kuruna kufid 19, aljaridat alrasmiati, eadad 6867 mukarari, almadat alsaadisati, P: 1782.

Marsum Raqam 2.20.472 fi shan durus aldaem altarbawi, aljaridat alrasmiat eadad 7019, bitarikh 28 muharam 1443 almuafiq li (06 sibtambar 2021), ISSN 0851 1195, P: 6555.

Marsum Raqam 2.20.474 yataealaq bialtaealum ean bueda, aljaridat alrasmiat eadad 7019, bitarikh 28 muharam 1443 almuafiq li (06 sibtambar 2021), ISSN 0851 1195, P: 6559.

mawqie wizarat alsihat aleumumiat almamlakat almaghribiati.

mawqie munazamat alsihat alealamiati.

Site internet : <https://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/instruction-manual-survey-formal-education-2018-arb.pdf>

Site internet : <https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/symptoms-causes/syc-20479963>

Site internet : <https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/in-depth/coronavirus-quarantine-and-isolation/art-20484503>